بسم الله الرحمن الرحيم

صدور مسودة دستور لدولة فلسطين تخالف الإسلام

نشرت يوم ٢٠٢٦/٢/١١ مسودة دستور لدولة فلسطين تخالف الإسلام وتشريعاته في أغلب مواده، مع العلم أنه ورد في المادة رقم ٤ أن "الإسلام هو الدين الرسمي في دولة فلسطين، ومبادئ الشريعة الإسلامية مصدر رئيس للتشريع" ولم يذكر أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الوحيد للتشريع، أي أن هناك مصادر أخرى للتشريع من غير الإسلام. ولم يأخذ الإسلام أي نصيب آخر في مشروع الدستور المكون من ١٦٢ مادة.

فقد ذكر في المادة ٢ أن "نظام الحكم جمهوري ديمقراطي نيابي". والنظام الجمهوري الديمقراطي يعني أن مصدر التشريع هو الشعب وليس الشريعة الإسلامية. حيث أكد ذلك في المادة رقم ٩ أن "الشعب الفلسطيني هو مصدر السلطات".

وذكرت المادة رقم ١٦ أن "دولة فلسطين تحترم القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة". وهذا يخالف الإسلام ومصادره كلها. وهو كذبة كبرى كما شهد شاهد من أهل القانون الدولي وهو رئيس وزراء كندا كارني يوم ٢٠٢٦/١/٢١ في منتدى دافوس أمام أصحاب هذا القانون الغربيين المستعمرين. ولم يطبق هذا القانون وقرارات الأمم المتحدة لصالح فلسطين بل كانت هي الكارثة على أهل فلسطين حيث أقرت تقسيم فلسطين واعترفت باغتصاب يهود لنحو ٨٠% من فلسطين.

وينص الدستور على ضمان الحريات العامة في أكثر من مادة، وأن هذه الحريات ضمن ما هو منصوص عليه في الدستور وضمن الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي تخالف الإسلام. فنصت المادة رقم ٣٠ أن "الحرية الشخصية حق طبيعي وهي مكفولة لا تمس" أي لكل شخص أن يفعل ما يشاء، وليس مقيدا بالأحكام الشرعية في تصرفاته ومعاملاته. وذكر في المادة ٣٧ أن "حرية الاعتقاد مطلقة" أي أن الشخص له الحق في أن يرتد عن دينه الإسلام ويدخل في أي دين كفر. وكذلك "حرية الرأي لا مساس بها" كما ورد في المادة رقم ٣٨. فله أن يقول أي رأي ولو خالف الإسلام. ونصت المادة رقم ٤١ على أن "النظام الاقتصادي يقوم على أساس مبادئ الاقتصاد المختلط..." الذي يمزج الرأسمالية بترقيعات من الاشتراكية.

ونصت المادة رقم ٦٩ على أن "القانون يعاقب على الخيانة والتجسس والتآمر على وحدة أراضي دولة فلسطين". وبموجب هذه المادة فإنه يجب أن يُعاقب مؤسسو منظمة التحرير الفلسطينية والقائمون عليها ورجال السلطة الفلسطينية حيث ارتكبوا الخيانة العظمى عندما تخلوا عن نحو ٨٠% من فلسطين في اتفاقية أوسلو، واعترفوا بكيان يهود الذي أقيم على هذه الأرض، وتآمروا معه على أهل فلسطين وجعلوا التنسيق الأمني معه مقدسا، فيقومون بالتجسس على أهل فلسطين وتسليمهم لكيان يهود.

ولم ينص الدستور على وجود جيش لدولة فلسطين، وإنما نص على وجود قوى أمن وأجهزة أمنية كما ورد في المادة رقم ١٥٣، وذلك انصياعا لأوامر أمريكا التي تقول إنه إذا أقيمت دولة فلسطينية يجب أن لا يكون لديها قوات مسلحة. علما أن موضوع إقامتها قد أصبح مستبعدا ولو على جزء من الضفة الغربية المحتلة، حيث أعلن كيان يهود ضمها إليه، وبدأ يسمح لقطعان المستوطنين باغتصاب الأراضي من أهلها المسلمين وإقامة مستوطنات جديدة.

ترامب: أبلغت نتنياهو بأن المفاوضات مع إيران خيارنا المفضل

قام رئيس وزراء كيان يهود نتنياهو بزيارة لأمريكا يوم ٢٠٢٦/٢/١١ واجتمع مع رئيسها ترامب مدة ٣ ساعات في البيت الأبيض ليعرض مطالبه بالنسبة لإيران وما يتعلق بالمفاوضات معها.

وعقب الاجتماع قال ترامب على منصته تروث سوشيال يوم ٢٠٢٦/٢/١١ "إن لقاءه مع نتنياهو وعدد من ممثليه كان مثمرا للغاية. لم نتوصل إلى أي اتفاق نهائي سوى إصراري على استمرار المفاوضات مع إيران لبحث إمكانية إبرام اتفاق. وفي حال إبرام ذلك أبلغت نتنياهو بأن هذا سيكون خيارنا المفضل. أما في حال تعذر ذلك فسننظر لنرى ما ستؤول إليه الأمور. في المرة السابقة قررت إيران أن من مصلحتها عدم إبرام اتفاق فتلقت ضربة مطرقة منتصف الليل.. نأمل أن تكون هذه المرة أكثر عقلانية ومسؤولية" وذكر أنه "ناقش مع نتنياهو أيضا التقدم الكبير في غزة والمنطقة عموما".

بينما نشرت رئاسة وزراء كيان يهود على حسابها في منصة إكس يوم ٢٠٢٦/٢/١١ أن "نتنياهو ناقش مع الرئيس الأمريكي المفاوضات مع إيران وقطاع غزة والتطورات الإقليمية وأنه شدد على أهمية الأمن القومي لدولة إسرائيل في سياق المفاوضات".

فيظهر أن نتنياهو خابت مساعيه، ولم يحقق ما يريده من زيارته لترامب حيث كان يطالب بإدخال موضوع الصواريخ الإيرانية بعيدة المدى في المفاوضات، ولكن أمريكا لم تدخل هذا الموضوع حاليا في المفاوضات، وركزت على البرنامج النووي وتحديد نسبة التخصيب.

وكذلك يطالب نتنياهو بإسقاط النظام الإيراني، وردت أمريكا على لسان نائب الرئيس فانس يوم ٢٠٢٦/٢/١١ "إذا أراد الشعب الإيراني إسقاط النظام فذلك وشأنه"، أي أن أمريكا لا تهدف إلى ذلك.

ويتأكد من كل ذلك أن النظام الإيراني ما زال يسير في فلك أمريكا، وقد أعلن العديد من مسؤوليه أن إيران ساعدت أمريكا في احتلالها لأفغانستان والعراق وكذلك ساعدتها في سوريا حيث حافظت على عميلها بشار أسد، حتى تجد عميلا بديلا، وقد وجدته في أحمد الشرع الجولاني.

ويتأكد هنا أن الرئيس الأمريكي هو صاحب القرار في بلاده، ولا يستطيع نتنياهو وكيانه أن يملي عليه ما يريد، علما أنه أداة بطش قذرة تستخدمها أمريكا لبسط نفوذها في المنطقة ومحاربة تحرر الأمة الإسلامية من ربقة الاستعمار الغربي.

وزارة الدفاع النيجيرية: "سوف نستعين بقوات أمريكية للمساعدة في التدريب والدعم الفني"

نقلت فرانس برس يوم ٢٠٢٦/٢/١٠ عن المتحدث باسم وزارة الدفاع النيجيرية الجنرال سامايلا أوبا قوله: "سوف نستعين بقوات أمريكية للمساعدة في التدريب والدعم الفني".

وقد كشفت صحيفة وول ستريت جورنال الأمريكية في تاريخ سابق عن خطة نشر نحو ٢٠٠ جندي أمريكي في نيجيريا وأنهم سينضمون إلى فريق أمريكي صغير موجود في نيجيريا لمساعدة القوات النيجيرية في تحديد أهداف الضربات الجوية والبرية.

علما أن هذه الصفقة التي تهدف إلى تعزيز وجود القوات الأمريكية في نيجيريا جاءت بعد ضغوطات الرئيس الأمريكي بالادعاء الكاذب الذي روج له أن النصارى في نيجيريا يتعرضون لإبادة جماعية، ويجري توجيه اتهامات إلى تنظيم القاعدة وتنظيم بوكو حرام بمهاجمة الأهالي في نيجيريا مسلمين وغير مسلمين، بينما تؤكد الأنباء كذب ترامب، وأن ما يحدث أحيانا هو عبارة عن خلافات بين مزارعين من النصارى ورعاة بقر من المسلمين على المزارع والمراعي وليس لها دخل فيما تدّعيه أمريكا.

فالهدف الأمريكي هو محاولة بسط نفوذها في نيجريا، خاصة أن النظام النيجيري حاليا برئاسة بولا أحمد تينوبو يوالي الاستعمار القديم بريطانيا. ونيجيريا بلد إسلامي غني جدا بالنفط والغاز وسائر المعادن يسيل لعاب أمريكا عليه، وأكثرية أهله مسلمون يتوقون لتطبيق الإسلام عليهم ويرفضون الحضارة الغربية والاستعمار الغربي الذي يحارب دينهم ويحاول نشر النصرانية لتكون وسيلة للاستعمار ونهب ثرواتهم.